﴿ اساس البناء ﴾

(شركت صحافيهٔ عثمانيه)
شركتمزك بدايت تشكلندنبرو كتب ورسائل عربيه وتركيه غايت صحيح
واهون فيأتله نشر اولنديغي كبي له الحمد اشبو بيك اوچيوز ايكي
سنه‌سي دخي (اساس البناء) تصحيحنه اهتمام ايله طبعنه موفق اولنوب
برنجي شعبه سي حكاكرده (٣) وايكنجي شعبه سي صحافلر
چارشوسنده (٦٨) نومرولو دكانلرده واوچنجي شعبه‌سي
ازميرده كاغدجيلر ايچنده بكارلي زاده حافظ احمد طلعت
افنديك (١٦) نومرولي دكانده كرك ومصارفات
نقليه سي ضم ايله اسـتانبول فيأتنه
صاتلقده در

(وسلانيكده استانبول چارشوسنده مصطفى صدقى افنديك)
(دكانده دخي صاتلقده در)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الانسان علمه البيان ❊ وجعل التصريف ذريعة لمعرفة الاوزان ❊ ووسيلة لعلم الشرايع وتفسير القرآن ❊ والصلاة والسلام على سيد الثقلين ❊ محمد المؤيد بصحيح البرهان ❊ وعلى آله وصحبه المتصفين بتضاعف الاحسان ❊ الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر فى كل حين وآن ❊ امابعد ❊ فيقول الفقير الى الله العلى ❊ احمد رشدى المفتى القره اغاجى ❊ عامله الله بلطفه الخفى والجلى ❊ لما كانت الرسالة الشهيرة بالبناء ❊ مرغوبة متداولة عند العلماء ❊ مع كونها مختصرة غاية الاختصار وموجزة نهاية الوجازة وكان اكثر من تصدى لشرحه لم يأت بشئ نافع لدى الافادة والاستفادة فسأل منى بعض من كان عندى من الاذكياء ان اكتب له شرحا يكشف استارها عن اسرارها ويوضح غوامضها وعويصات افكارها فشرعته راجيا عموم نفعه على طالبيه بمن من على سائليه ❊ وسميته باساس البناء ❊ ممحو بانفاس الادباء ❊ ومشحونا بمرايس افكار العلماء ❊ والى الله اتضرع ان يهدينى سبيل الرشاد ❊ ويجعل ذريعة

❊ الى ❊

الى نيل الدرجات يوم التناد * وهو الهادى الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اعلم ان المؤلفين قدموا فى ابتداء تأليفهم التسمية على التحميد اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واقتفاء بما نطق به المقالة الاحمدية على قائلها الصلاة الاحدية لكن المصنف اقتصر على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة روما للاختصار الذى هو المطلوب فى امثال هذه الرسالة وامتثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز ان يستعان بالذكر والكتابة فى التسمية و بالذكر فقط فى التحميد ولا تنافى بين الامتثالين بحمل الباء فى الحديثين على الاستعانة اذ لا شك ان المبتدئ فى ابتداء المقصود يكون مستعينا بهما فى آن واحد * ثم الباء فى بسم الله للاستعانة عند البيضاوى وللملابسة عند العلامة الزمخشرى فعليك بالامتثال بحكم القاضى لان الاستعانة وان كانت مشعرة للآلية لكن للآلية جهتين التبعية وتوقف نفس الفعل او كماله عليه والمقصود هو الثانى لان كل فعل ذى بال لا يكون معتدا به شرعا ولا يكون واقعا على السنة ما لم يصدر به فالآلية ٧ مشعرة بان له زيادة مدخل فى الفعل ومشتملة على جعل الموجود لقوات ما يعتد به شرعا بمنزلة المعدوم بخلاف كونها للملابسة فانه وان كان دالا على ملابسة جميع اجزاء الفعل باسم الله لكنه لا يوجب التوقف والاشعار والاشتمال على ان باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه تعالى فى اجزاء الفعل وعدم دلالتها على تلك الملابسة فى حيز المنع ثم ان الباء لكونه من الحروف الجارة الموضوعة لافضاء معانى الافعال الى الاسماء لا بد له من متعلق مذكور او مقدر عام ان لم توجد قرينة خصوص او خاص ان وجدت وههنا المقدر فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية اى اؤلف او اقرأ مثلا فهى جملة فعلية وقيل اسمية اى تأليفى بسم الله والظرف لغو على تقدير كون الباء للاستعانة ومستقر على تقدير كونه للملابسة والاولى كون

٧ اشار بذلك الى انه ليس آلة حقيقة بل شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليه فاندفع ما قيل انه لا يصح جعل اسم الله آلة لقراءة الفاتحة عند من يجعل بسم الله جزأ من الفاتحة (منه)

المقدر فعلا لانه اقوى ولان فى تقدير الاسم زيادة الاضمار فى عدد الحروف ورجح العلامة الزمخشرى كون المتعلق مؤخرا بوجوه الاول ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص مع الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدؤن باسم آلهتهم الباطلة فوجب على الموحد ان يقصد قطع شركة الاصنام فيكون قصر افراد على اعتبار حال المخاطب المردود عليه والثانى ان تقديمه احسن وقوعا لكونه اسم نصب عين المؤمن والثانى انه ادخل فى التعظيم لان فى تقديم الاسم تعظيما للمسمى والرابع انه اوفق للوجود لان اسمه تعالى فى نفسه وان كان مقدما فى الوجود على القراءة لكنه اذا اخذ بوصف كونه معمولا يكون مؤخرا عنها لان وجود المعمول من حيث انه معمول انما يكون بعد وجود العامل فيكون التأخير موافقا للوجود الا ان التقديم اوفق لكونه بالقياس الى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه او نقول فى الاوفقية ان المسمى مقدم فى الوجود الخارجى على جميع الاشياء كما هو المبرهن فى اثبات الواجب وكذا فى الوجود الذهنى لان معرفته اول المعارف عند العباد المعتد بهم ولذا قيل مارأيت شيئا الا ورأيت الله قبله فالاوفق كون الاسم السابق فى هذين الوجودين سابقا على جميع الاشياء فى الوجود الخطى واللفظى وان كان هذان الوجودان مجازيين وايضا يرجح كون المتعلق مؤخرا جعل الاسم آلة للقراءة عند من يجعل الباء للاستعانة اذ الآلة مقدمة على الفعل لتوقفه عليها لايقال ان تقدير المتعلق مؤخرا ينافى مافى الآية الكريمة من قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ لانا نقول لانم المنافاة فان تقديم العامل فيه لكونه اول سورة نزلت الى قوله تعالى ﴿ مالم يعلم ﴾ على ماصرح به فى اول سورة المدثر رواية عن الزهرى وهو الاصح والاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية ودليلهم انه يجمع على اسماء ويجمع جمعه على اسامى قال فى القاموس جمع اسم اسماء وجمع الجمع اسامى

كصابيح واصله عندهم سمو بكسر الفاء وسكون العين مثل حمل وجمع فعل بكسر الفاء افعال كاجمال فظهر انه مشتق من السمو بمعنى الارتفاع وناقص واوى وحذف آخره ليس لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة الاستعمال فلذا دار الاعراب على آخر مابقى واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف الواو ولانها لما حذفت بقى حرفان الاول متحرك والثانى ساكن ولما اجرى الاعراب على الثانى وجب تسكين المتحرك ليحصل ٩ الاعتدال وتفصيله انه لما كثر استعماله اريد تخفيفه فى الطرفين فعمدوا الى الاخير فوجدوا واوا متعاقبة عليها الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة الى الميم ثم عمدوا الى الاولى فحذفوا حركة السين دون السين لئلا يلزم الاجحاف ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون وانما جعلت الهمزة مكسورة لان الكسرة اصل فى تحريك الساكن كما قالوا الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولان حركة السين كسرة فى الاصل مطلقا لان ٧ من يضمها يجعل اصلها كسرة على ماحققه بعض المحققين وعند الكوفيين انه مثال واوى واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لانه كالعلامة المعرفة للمسمى فاصله وسم حذفت الواو وعوضت تاء التأنيث فى آخره كما فى زنة وعدة اصلهما وزن ووعد فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت همزة الوصل فى اوله قيل ٦ للابتداء كما مر وقيل عوضا عنها والاول حق لانها لو كانت عوضا لما حذفت ثم الحق هنا مذهب البصريين لان الاصل كون التعويض فى غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضا عن اللام موافق لهذا الاصل ويرد على مذهب الكوفيين بان الهمزة لم تعهد داخلة على ماحذف صدره فى كلا مهم وبان حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وثمرة الخلاف بينهما انه على كونه من السمو بمعنى الرفعة يلزم ان يكون علو ه اى اسمه تعالى ثابتا فى الازل لا بتأثير الخلق فيه وانه على تقدير كونه من الوسم

٩ اذ دوران الحركات الاعرابية على آخر مابقى يحصل الثقلة وبتسكين الاول يحصل الخفة فيكون الخفة الحاصلة فى الاول معادلا للثقلة الحاصلة من الثانى فيحصل الاعتدال (منه)

٨ اى لان من قال انه سمو بضم السين يجعل اصل الضمة كسرة اى يقرأ بالضمة بدل الكسرة فافهم (منه)

٦ اى لصحة الابتداء (منه)

يلزم ان لايكون فى الازل بل يجعل الخلق له اسما فاحفظه وههنا كلام لايتحمله المقام (والله اصله الاله فحذفت الهمزة على غير القياس فلذلك عوض عنها الالف واللام لان ماحذف قياسا فى حكم المثبت فلايعوض عنه شئ فلما كان حرف التعريف عوضا عن الحرف الاصلى كان بمنزلته فلذلك يصح ان يقال يااللهُ بالقطع وقيل اصله الاله حذفت الهمزة مع حركتها على خلاف القياس للتخفيف وليكون الادغام على القياس فاجتمع حرفان من جنس واحد اوليهما ساكن وادغمت الاولى فى الثانية فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط على غير القياس بمنزلة العدم بخلاف حذفها مع نقل حركتها الى اللام قياسا اذيكون التزام الادغام حينئذ غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلايكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه وهذا عند العلامة الزمخشرى وتبعه العلامة التفتازانى لكنه وان كان مرادهما ان حرف التعريف ليس من الاصل اذلا نزاع فى كونها خارجة عن الاصل لكنه يوهم كلا مهما كونه من الاصل فينافى التعويض عنها واعلم ان العقول كما تحيرت فى ذاته تعالى تحيرت فى اللفظ الدال عليه فقيل انه اسم عربى غير مشتق واليه ذهب الخليل والزجاج وقيل انه سريانى معرب وقيل انه مشتق لكن لانعرف المشتق منه ولم نكلف بمعرفته وقيل انه صفة مشتقة صارت علما بالغلبة وهو مختار البيضاوى حيث قال فى انوار التنزيل والاظهر انه وصف فى اصله لكن لما غلب عليه بحيث لم يستعمل ٧ فى غيره صار كالعلم مثل الثريا والصعق ٩ اجرى مجراه فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه انتهى واستدل عليه بدلائل ثلثة حاصل الاول على ماذكره المحقق السيلكوتى فى حاشيته عليه ان ذاته تعالى فى نفسه بلا اعتبار صفة حقيقية اواضافية معه غير معقول للبشر

٨ قوله بحيث لم يستعمل اشار بصيغة الجحد الى ان غلبة لفظة الجلالة تقديرية كالثريا يعنى كان مقتضى القياس ان يستعمل فى غيره الا انه لم يستعمل (منه)

٩ لانهما وصفان فى الاصل صارا علمين بالغلبة الا ان الغلبة فى الاول تقديرية وفى الثانى تحقيقية وفى القاموس الثريا تصغير ثروى لامرأة ممتولة مؤنث ثروان كعطشان جعل اسم النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل منه

فلا يمكن ان يصير مدلولا عليه بلفظ لان الالفاظ انما تدل على ما فى الاذهان وذاته تعالى من حيث هو ذاته ليس كذلك فلا يكون موضوعا لذاته تعالى سواء قلنا ان الواضع هو الله او البشر لاستلزامه امكان الدلالة عليه وخلاصته انه لو كان لفظه موضوعا لذاته المخصوصة لامكن الدلالة به عليه لكن التالى باطل والمقدم مثله اما الملازمة فلان الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث متى اطلق فهم منه وهذه الحيثية هو امكان الدلالة به عليه واما بطلان اللازم فلان امكان الدلالة عليه يتوقف على تعلقه لان الالفاظ تدل على ما فى الاذهان وذاته من حيث هو غير معقول فان قلت امكان الدلالة انما يتوقف على امكان التعقل لا على كونه معقولا بالفعل قلت المراد بالامكان الامكان الوقوعى لانه الذى يستلزمه الوضع ويتفرع عليه ولاشك انه متوقف على التعقل بالفعل فلا يمكن جعله مدلولا عليه بلفظه وحاصل الدليل الثانى انه لو لم يكن وصفا فى الاصل لكان علما دالا على مجرد ذاته المعينة فيلزم ان لا يفيد ظاهر قوله تعالى * وهو الله فى السموات وفى الارض * معنى صحيحا لان ظاهره ان يكون فى السموات متعلقا بلفظة الله كما ذهب اليه اكثر المفسرين وذا انما يصح اذا كان فيه معنى الوصفية وحاصل الدليل الثالث ان ثبوت معنى الاشتقاق بين هذه اللفظة الجليلة وبين الوجوه التى ذكرها العلماء من انه مشتق من اله بمعنى عبد او من اله اذا فزع او من وله اذا تحير مثلا يدل ٩ دلالة ظنية كافية فى المباحث اللغوية على انها مشتقة من احدهما فلا يكون علما لذاته المخصوصة ابتداء بل من الاعلام الغالبة ضرورة اختصاصه بذاته تعالى فهو فى الاصل اسم او وصف والاظهر هو الثانى وهو مدعى البيضاوى ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفا دالا على

٩ قوله يدل خبر ان منه

الجمال ليعلم انه ذو الجلال والاكرام سبقت رحمته غضبه فقال ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ فيكون من باب الاحتراس وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه و يسمى هذا تكميلا اطنا بيا على ماتقرر في علم المعاني فلا يرد ماقيل من ان لفظة الجلالة اذا كانت اسما للذات المستجمع لسائر الصفات فما فائدة ذكرهما بعدها هذا ٧ وهما اسمان بنيا لافادة المبالغة لايقال هذا ينافي كونهما صفتان لانا نقول لانسلم المنافاة كيف وان المراد بالاسم مايقابل الفعل والحرف فلاينافي الصفة فان قيل فالظاهر ان يقال هما صفتان كما اشتهرت قلت لم يقل هكذا تنبيها على ان كونهما من نوع واحد ليس بمتفق عليه عند اهل العربية فان الرحمن صفة مشبهة والرحيم اسم فاعل بني للمبالغة عند الزجاج وسيبويه فصيغته عندهما صيغة مبالغة لا صفة مشبهة وعند الجمهور هما صفتان مشبهتان مفيدتان للمبالغة لا بصيغتهما فان قيل اذا كان الرحمن صفة مشبهة والرحيم كذلك عند الزجاج وسيبويه والرحمن الرحيم كذلك عند الجمهور فكيف تفيد المبالغة قلنا افادة الصفة المشبهة للمبالغة لدلالتها على الثبوت والاستمرار على ماذكر في الاتقان من ان المبالغة ضربان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد الاستحالة منه قوله تعالى ﴿ ولايدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴾ ومبالغة بالصيغة كالرحيم فقول اكثر الشارحين وهما صفتان مشبهتان ليس بصحيح على اطلاقه واعترض بانه كيف يتصور المبالغة في حقه تعالى والمبالغة عبارة عن اثباتك للشئ باكثر من ماله في نفسه وصفاته تعالى متناهية في الكمال لايمكن المبالغة فيها وان المبالغة انما تتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان وصفاته تعالى ليست كذلك مثلا ان قديرا في قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة على معنى قادر وهو محال اذ الايجاد صفة لايمكن فيها التفاضل باعتبار كل فرد فرد واجيب بان صيغ المبالغة في صفاته تعالى

٨ اى خذهذا (منه) قوله هذا اى كونهما اسمين (منه)

مجاز بكون الكثرة والزيادة بالنسبة الى فهم العقلاء ومأمولهم يعنى ان رحمته تعالى مثلا فوق مايخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راج ويمكن ان يكون وجه المجاز بانه ليس معنى المبا لغة فى صفاته تعالى ماهو بحسب زيادة الفعل بل ماهو بحسب تعدد المفعولات ولاشك ان تعددها لايوجب للفعل زيادة ويمكن ان يجاب بكون الزيادة اضافيا على ماقاله الفاضل العصام فى قول البيضاوى لمن تاب فى تفسير قوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ وقيد لمن تاب راجع الى المبا لغة فى غفور انتهى واعترض ان الصفة المشبهة لاتجئ الامن فعل لازم ورحم بكسر العين متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدى واجيب بانه انما كان بعد جعله لازما بمنزلة الافعال الغريزية اوبنقله الى رحم بضم العين من باب حسن وهذا معنى قولهم بعد جعله لازما ابتداء اوبعد النقل وهذا مطرد فى باب المدح والذم صرح به فى المفتاح والفائق فان قيل قد فسر الرحمة فى تفسير البيضاوى بالرقة والانعطاف فهذا يدل على انه فعل لازم فلاحاجة الى النقل نعم الرحمة بمعنى الاحسان متعد لكنه معنى مجازى لها قلت لم يستعمل الرحمة الامتعديا فمعناها رقة القلب لاحد لارقة القلب مطلقا وانما ترك مفعوله لعدم تعلق الغرض به فان قيل اذا كان معناها رقة القلب فما المراد من القلب قلت المراد منه الروح مجازا مرسلا بعلاقة الحالية والمحلية على ماجرت العادة الالهية بذكر القلب فى الكلام المجيد وارادة الروح لما بينهما من التعلق الخاص فان قلت مامعنى رقة الروح قلت عبارة عن تأثره عن حال الغير والمراد به الميل النفسانى اعنى الشفقة لا الميل الجسمانى لان ذلك ليس معنى الرحمة وان كان مسببا عنه ومدلولا لبعض مايلاقى الرحمة فى الاشتقاق اعنى الرحم قلت فعلى هذا يكون اطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقى مستحيلا على الله تعالى لكون معناه الكيفية المزاجية المستتبعة للتأثر والافعال قلت لانم الاستحالة كيف وقد بينوا ضابطة كلية فى اطلاق الالفاظ التى لايمكن اتصافه تعالى بها كالاستهزاء والمكر والغضب والتعجب والخداع والحياء والرحمة

ونحو ذلك (وحاصله ان لهذه الاحوال آثارا تصدر عنها فى النهاية مثلا الغضب اثره ايصال الضرر الى المغضوب عليه والحياء اثره الامتناع عن ارتكاب القبيح والرحمة اثره الاحسان الى المرحوم الى غير ذلك واسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات اى باعتبار هذه الآثار التى لا يمتنع اطلاقها عليه تعالى اما على طريقة المجاز المرسل يذكر لفظ السبب وارادة المسبب واما على طريقة الاستعارة التمثيلية بان شبه حاله تعالى بالقياس الى المرحومين فى ايصال الخير اليهم بحال الملك اذا عطف على رعيته ورق لهم فاصابهم معروفه وانعامه فاستعمل الكلام الموضوع للهيئة الثانية فى الاولى من غير ان يتمحل فى شئ من مفرداته الا انه قد يكتفى فى الاستعارة التمثيلية من الفاظ المشبه به على ما هو العمدة فيها كما فى قوله تعالى * اولئك على هدى من ربهم * فظهر من هذا ان اسماءه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التى هى افعال دون المبادى التى لا يصح اتصافه تعالى بها سواء كانت انفعالات كالرحمة والحياء والغضب اولا كالاستهزاء والمكر والخداع هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام . ﴿ اعلم ﴾ امر حاضر من علم مبنى على السكون عند البصرية ومعرب مجزوم بلام مقدرة عند الكوفية ثم من دأب المصنفين ان يذكروا كلمة اعلم اعتناء بشان الكلام الذى يذكر بعده وايقاظا لغفلة السامع وتحديدا للبصيرة وهو اما مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الخطاب لمعين كما قاله الخطيب واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا الا ان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا واما غير مستعمل فى معناه الحقيقى فيكون مجازا مرسلا فيستعمل لغير معين كما قال الخطيب وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب على سبيل البدل نحو * ولو ترى * والمجاز المرسل هنا بتجريد المعين عن الخطاب فيستعمل الامر فى نفس الخطاب فقط بعلاقة التقييد والاطلاق والكلية والجزئية ويجوز ان يكون استعارة فتكون العلاقة مشابهة وما قاله الفاضل الدهوى وهو خطاب لنفسه بطريق التجريد كانه جرد عن نفسه شخصا

فخاطبه فليس بوجه وجيه لان المقام مقام الاغراء والتحثيث للمتعلمين على ان قوله وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ يشهد بعدم صحة ذلك التوجيه وان هذا الاموجب للتنافي بين كلاميه (ان ابواب التصريف) ان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهى تدخل على المبتدأ والخبر فيسمى المبتدأ اسمها وخبره خبرا لها واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها صلة لان وهى فى تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به قائمة مقام المفعولين لاعلم عند سيبويه ٦ هذا هو التحقيق فاقاله الشريف المحقق فى شرح الزنجانى من ان ان مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين لاعلم محمول على المسامحة لان المحققين جعلوا كلمة ان موصولا حرفيا والجملة الواقعة بعدها صلة لامحل لها فعلى هذا كيف تكون الجملة التى لامحل لها مفعولا به على ماحققه ابن هشام فى المغنى والابواب جمع باب اصله بوب قلبت الواو الفا وجمعه ابواب ويقال فى جمعه ابوبة جمع قلة على وزن افعلة وتصغيره بويب ٤ والمراد النوع والتصريف علم لهذ العلم ولامه مزيدة للمحل الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام اوالاضافة وقسم يجوز استعماله مع اللام وقسم يمتنع استعماله معهما القسم الاول علم اتفاقى وهو ماكان فى الاصل اسم جنس خص لفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا ايضا وتلك الغلبة اما تحقيقية كالصعق بخويلد وهو خالد اسم اب خديجة رضى الله تعالى عنها سمى به لانه اصابته صاعقة وانما كانت الغلبة فيه تحقيقية لانه ثبت جنسيته لفظا ويعرف منه المعنى الشامل للمسمى المعين واخواته واما تقديرية وهو ثلاثة انحاء الاول مالايتصور له معنى جنسى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران ٤ الخمسة هن كواكب فى برج الثور ويقال لها سنام الثور وكذا العيوق لكوكب مضئ مائل الى الحمرة يذهب خلف الثريا ولايتجاوزه لمن لايعرف معنى الدبور والعيوق والثانى مايتصور له معنى جنسى ولكن لم يثبت كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسى هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ يعنى

٦ وعند الاخفش مفعوله الاول ومفعوله الثانى محذوف (منه)

٤ وفى ذكر جمعه وتصغيره دلالة على انه واوى اذ القاعدة متى لم يعرف اصل الكلمة اهـ واوى او يائى ينظر الى اربعة اشياء فيعرف باحدها والباب منه فى اللغة اسم لمدخل وفى الاصطلاح مايتوصل الى المقصود

٣ الدبران بفتحتين والعيوق بفتح العين وتشديد الياء المضمومة هما اسمان لمنازل القمر (منه)

لا يقال له الرابع والثالث مايتصور و يثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشترى لكوكب مخصوص فانا لاندرى مامعنى الاشتراء فيه وأما مايكون بالاضافة من العلم الاتفاقى فكابن عباس وابن الزبير والقسم الثانى وهو مايجوز استعماله مع اللام ولم يكن علما غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولايكون منقولا منهما والاول وهو المنقول من احدهما ﴿ كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد جزئيها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لمحل الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم ولو سمى بها فكأنك اخرجت عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض مايصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا يرى انك لاتقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها والثانى وهو ماليس منقولا من احدهما فان كان فى الاصل المنقول عنه معنى المدح والذم فالاولى جوازها لمحل الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا بنوا الليث فى بنى ليث بن بكر منات وان لم يكن فى الاصل المنقول عنه ذلك لم تدخله اللام وهو القسم الثالث الذى يمتنع استعماله مع اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فح اما ان تضيف العلم نحو زيدنا خير من زيدكم او تجعله معرفا باللام كما فى قول الشاعر ﴿ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ﴾ وان كان فى الاصل فعلا وليسا بمطردين قياسيين اذا عرفت هذا فالتصريف من القسم الثانى لانه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة وعروضها لمحل الوصفية وبالجملة ان العلم قسمان الاول اتفاقى وهو الذى يصير علما لابوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة

او اللام لشئ بعينه والثانى علم قصدى وهوما وضع لشئ مع جميع مشخصاته والمراد من المشخصات امارات الشخص لاموجباته لان التشخص حالة يتبعه او يقارنه فالاعراض والصفات كالشكل ٩ والكرة والكم امارات يعرف بها الشخص على ماحقق فى محله فتبدل المشخصات لايوجب تبدل الشخص وانما قالوا مع جميع مشخصاته دون تشخصه لانه انما يتم على القول بكون التشخص زائدا على الماهية ووجوديا واما اذا كان نفسه اوامرا عدميا فلا توجد المقارنة فى الاول و يلزم انعدام التشخص فى الثانى على ماحققه بعض المحققين فالتصريف على هذا من الاعلام القصدية لانه فى اصل الوضع مصدر جعل علما لهذا الفن وهو علم يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لما بينهما من المناسبة وهى ان التصريف التغيير وهذا العلم تغييرات الكلمة فعلى هذا يكون معنى قوله ان ابواب التصريف ان انواع الكلمات المبينة فى علم التصريف و يحتمل ان يكون المراد من التصريف معناه الاصطلاحى الآخر ٧ وهو تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل الا بها اى لاتحصل تلك المعانى الا بتلك الامثلة المختلفة و يحتمل ان يكون المراد معناه الاصلى المنقول عنه وهو المصدر فعلى هذا يكون المعنى ان انواع الكلمات المتصرفة على ان يكون التصريف مجازا من قبيل ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل بعلاقة الحالية والمحلية عند بعض المحققين لان المصدر لكونه عبارة عن الحدث حال واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث محل اوالكلية والجزئية عند بعضهم لان المصدر لكونه عبارة عن الحدث فقط جزء واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث معا باعتبار تعلق النسبة من جانب الذات الى الحدث كل اوالشرطية والمشروطية عند بعضهم لان اسم المشتق مشروط لكونه عبارة عن ذات وتقييد بحدث والحدث خارج كما يقال التقييد داخل والقيد خارج فيكون المشتق مشروطا والحدث شرطا والاول اصح على ماذكره

٩ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحدا و حدود بالمقدار ❊ الكرة جسم يحيط به سطح واحد فى وسطه نقطة بحيث يكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه سواء ❊ الكم هو العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته وهو على قسمين لانه اما ان ينقسم الى اجزاء لاتشترك فى حد واحد او ينقسم الى اجزاء تشترك والاول هو المنفصل وهو العدد كالعشرين والثلثين والثانى هو المتصل وهو اما قار الذات وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والجسم التعليمى اوغير قار الذات وهو الزمان ❊ ٧ اشار بقوله معناه الاصطلاحى الآخر ٣ الى ان للتصريف معنيين اصطلاحيين لاهل هذا الفن احدهما اسم هذا الفن والثانى تحويل الاصل الواحد آه ❊

الاستاد ٧ روح الله تعالى روحه لان ذكر الجزء وارادة الكل يكون
فى الاعيان الموجودة كذكر الرقبة وارادة شخص واحد وههنا ليس
كذلك فان قيل اذا كان المعنى الكلمات المتصرفة فما المراد منها قلت
المتحولة من الاصل الواحد فهو المصدر على المذهب المنصور الى تسعة
اشياء الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل واسم المفعول
والزمان والمكان والالة ٩ بطريق الاشتقاق ووجه الحصر على
التسعة هو ان المشتق لا يخلو اما ان يكون اسما او فعلا فان كان الاول
فلا يخلو اما ان يكون انشائيا او اخباريا فان كان اخباريا فلا يخلو
من ان يوجد فى اوله احدى الزوائد الاربع اولا والثانى هو الماضى
والاول المضارع وان كان انشائيا فلا يخلو اما ان يدل على طلب الفعل
او على تركه الاول الامر والثانى النهى هذا اذا كان المشتق فعلا واما
اذا كان اسما فلا يخلو اما ان يدل على صدور الفعل من الشئ او على
وقوعه عليه بلا واسطة شئ او على وقوعه بواسطة شئ او على
وقوعه فيه والاول اسم الفاعل والثانى اسم المفعول والثالث اسم
الآلة والرابع اسم الزمان والمكان ونقض الحصر بالنفى والجحد واجيب
بان النفى يشبه النهى صورة والجحد يشبه معنى ثم اعلم ان الفعل باعتبار
مفهومه مشتمل على نوعين احدهما اصلى وهو ما تجرد ماضيه عن
الزيادة وثانيهما ذوزيادة ٩ وهو ما اشتمل ماضيه على الزيادة فالاصلى
على ضربين احدهما ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف
وهو ستة ابواب وما زيد عليه اثنى عشر بابا وثانيهما رباعى وهو
ما كان على اربعة احرف كلها اصول وهو باب دحرج فقط والملحق له
ستة ابواب وما زيد على الرباعى ثلثة ابواب والملحق لتدحرج خمسة ابواب
والملحق لاحرنجم اثنان فالمجموع (خمسة وثلثون بابا) بمقتضى ترتيبه
(ستة) بالرفع مبتدأ وخبره قوله للثلاثى (منها) اى من الابواب
الخمسة واثلثين الجار والمجرور ظرف مستقر ٨ فاعله الضمير المنتقل من
متعلقه المحذوف الراجع الى المبتدأ وهو مع فاعله جملة فعلية او مركب
مرفوع محلا صفة مخصصة لستة فان قيل هل لا يجوز ان يكون حالا

٨ محمد امين
الاسلامبولى
٦ احترازعن الافعال
التى لاتشتق مثل نعم
و بئس وعسى ﷺ

٩ والاظهر ان يبين
اقسام الاصلى واقسام
الذوزيادة على خدة
لكنه ترك رعاية لترتيب
المصنف ﷺ

٨ ثم اعتبار الضمير فى
الظرف المستقر الواقع
خبرا اوصفة اوحالا
قول طائفة من النحاة
واختاره الفاضل الرضى
ومن تبعه وذهب السيرا
فى الى ان الخبر
والصفة والحال نفس
الظرف لان الضمير
حذف مع المتعلق
المحذوف وصححه ابن
هشام فى التوضيح ﷺ

من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور او بلا تأويل عند ابن مالك قلنا لانه لو كان حالا من المبتدأ لزم ان يكون المبتدأ نكرة محضة فلا يصح وقوعها مبتدأ ولو سلم كون الحال مخصصا ففيه مانع آخر وهو عدم تقدم الحال على ذى الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قول صحيح صرح به العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص (للثلاثى المجرد) منسوب الى ثلاث بضم الاول من غير اعتبار التكرار على مذهب سيبويه فلا يخالف القياس ولا يحتاج الى الحكم بالشذوذ او منسوب الى ثلاث الذى فيه تكرار على مذهب غيره فيكون مجازا مرسلا بعلاقة الاطلاق والتقييد او الكلية والجزئية لان معنى ثلاث هو الثلاثة المقيدة بمثله ويحتمل ان يكون حقيقة لكونه اسما لكلمات متعددة ركبت من الحروف الثلثة لا لكل واحدة منها فلا يجوز اصلا ويحتمل ان يكون مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسى وكذا اخواته والمجرد صفة للثلاثى ويرد عليه ان الثلاثى ما كان حروفه الاصلية ثلاثة بحيث لا زيادة فيه فكيف يعتبر التجريد فلا يصح كونه صفة له ودفع بان التجريد بمعنى التجرد والخلو او مبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما فى فلان ضيق فم البئر وفى سبحان الذى صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل كذا الحال فى الرباعى واخواته وانما انحصرت فى الستة لان عين الماضى منه اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما والاول الباب الثالث والثانى الباب الثانى والثالث الباب الاول وان كان مكسورا فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما والاول الباب الرابع والثانى السادس والثالث ساقط لزوم اجتماع الثقيلين فى باب وان كان مضموما فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مضموما او مكسورا او مفتوحا والاول الباب الخامس وكل من الثانى والثالث ساقط لان فعل بالضم لما اختص بافعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرضوا مخالفة عين مضارعه اياه الى ذلك فاذا اسقط ثلثة من التسعة المحتملة فبقى ستة (الباب الاول) اللام

حرف تعريف عند سيبويه وهو مختار ابن الحاجب وتبعه المحققون والهمزة زائدة لتعذر الابتداء بالساكن اذ اللام مبنى على السكون وعند الخليل مجموع الالف واللام فالهمزة عنده قطع لكنه لما كثر استعماله عومل معاملة همزة وصل فتسقط فى الدرج وعند المبرد الهمزة فقط زيدت اللام للفرق بين اداة التعريف وهمزة الاستفهام ثم المعرف باللام ان اشير بها الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد الخارجى وان اشير الى مفهومه فهو المعرف بلام الجنسى واما الاستغراق والعهد الذهنى فليس لشئ منهما معنى مستقلا وامرا مغايرا بالذات لمعنى المعرف بلام الجنس وهو المختار عند المحققين فخلاصة ماذكروا فى بيانه ان ضم النشر وتقليل الاقسام بقدر الامكان واجب تسهيلا للضبط فنظروا فى العهد الذهنى والاستغراق فلم يجدوا فى شئ منهما امرا مغايرا بالذات والحقيقة لمعنى المعرف بلام الجنس بل ان وجد تغاير فليس ذلك التغاير الا فى الاسم والاعتبار لا فى الذات والحقيقة فقالوا ان المعرف باللام فى كل من العهد الذهنى والاستغراق اريد به المفهوم وحضوره وتعينه فى الذهن كما ان فى المعرف بلام الجنس كذلك غايته ان ذلك المفهوم ان اخذ من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه فى الذهن من غير اعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له معنى المعرف بلام الجنس ٨ وان اخذ من حيث تحققه ووجوده فى الخارج بمعونة القرائن والمقام فهى ان دلت ايضا على تحققه فى بعض غير معين يقال له معنى المعرف بلام العهد الذهنى والا تقول ان ذلك المفهوم متحقق فى الجميع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ويقال له معنى المعرف بلام الاستغراق فالمأخوذ فى كل من الثلثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعين فالاختلاف الواقع فى المعانى الثلثة اختلاف بالاعتبار والاخذ فقط لا بالذات والحقيقة واورد بانه لم لم يجعل العهد الخارجى كالذهنى والاستغراق راجعا الى الجنس واجيب بان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراده بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى فان قيل

٨ وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع كذا فى المطول (منه)

معرفة الجنس فى العهد الذهنى والاستغراق ايضا غير كافية فلم يجعل قسيما للجنس قلنا المطلوب فى العهد الخارجى الحصة المعينة ومعرفة الجنس لاتكفى فيه واما العهد الذهنى والاستغراق فالمطلوب فيهما الحقيقة ومعرفة الجنس كافية فيه وعدم كفايتها بالنظر الى المستفاد من القرينة وهذا القدر يكفى فى جعل العهد الخارجى قسيما للجنس وجعلهما راجعا الى الجنس اذا عرفت هذا فاللام فى الباب للعهد الخارجى وهو لام قصد به الاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخوله ثم الحصة المعينة المدلولة بلام العهد لا تجب ان تكون شخصية وجزئية بل قد يكون نوعية كما فى ارادة الرومى من الانسان اذا الحصة بمعنى الاخص من المفهوم والاخص لايجب ان يكون جزئيا حقيقيا ثم تعين تلك الحصة بين المفيد والمستفيد مثلا بسبق ذكره كناية فى قوله ستة منها للثلاثى المجرد فوجه الكناية ان المراد منه ستة ابواب منها والمعنى ستة من الابواب الخمسة والثلاثين والابواب جمع وهو مايدل على المجموع والفرد فى ضمنه (فان قيل اذا حمل اللام على العهد الخارجى واريد من مدخوله حصة معينة من مفهومه يلزم ان يكون لفظ الباب وكذا كل مادخل عليه لام العهد مجازا من باب ذكر العام وارادة الخاص ولا قائل به (قلنا صرح السيد السند قدس سره فى بحث اللام فى حاشيته على المطول بان للاسماء مع لام العهد وضعا آخر نوعيا بازاء الحصص المعينة فيكون حقيقة باعتبار هذا الوضع ثم فى استعمال الباب فى النوع استعارة مصرحة اصلية وقوله الاول ترشيح وتجريد والاول فى اللغة نقيض الآخر اصله وول ادغمت الواو الاولى فى الثانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة فى اوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان احدهما بمعنى قبل ويكون منصرفا وثانيهما ان يكون صفة او افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وفى الاصطلاح مايكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغنى اللام عن قيد الاول لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد

لايشار بها الى اوصاف المعهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله على ماحققه الفاضل العصام فان قيل اذا كان الباب عبارة عن النوع فالمراد من النوع هل هو محمول على المعنى المنطقي وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لابالحقيقة في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية اوعلى المعنى اللغوي وهو كلي مقيد بالاخص وهو يشمل الاصناف كالرومي والزنجي والانواع كالانسان والفرس قلنا الظاهر انه على المعنى اللغوي لان الابواب الخمسة والثلثين بمنزلة الجنس والابواب الستة بمنزلة النوع منه والباب الاول كلي مقيد بالاخص (فعل يفعل) يرد عليه ان الباب الاول ٧ عبارة عن مجموع ٩ كلمات متصرفة خالية عن ماض معلوم مضموم العين اومكسورها ومضارع معلوم مفتوح العين اومكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منها مشاركا للآخر في الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم العين من غير تداخل اللغتين فبيان الباب الاول بقوله فعل يفعل غير صحيح واجيب بان المراد بهما مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه والمراد من موزونيهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الاصول والتوجيه الاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع (فان قيل اذا كان فعل يفعل علما فمن اى قسم من اقسام الكلمة (قلت هو من قسم الاسم (فان قيل اذا كان اسما لزم اثبات وضع آخر في الافعال (قلت نعم ان للافعال وضعين نوعيين احدهما وضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطريان على تركيب فع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة هي بها وانما كان الوضع نوعيا لان الافعال لما لوحظت حين الوضع بعنوان كل مايطرأ على تركيب فع ل فوضع كل منها في ضمن ذلك العنوان علما لجنس مايوزن به من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع

٧ وهذا باعتبار الوجه الثاني من التصريف ظاهر (منه)

٩ ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول (منه)

مطلب في ان للافعال وضعين

خصوص الموضوع له وخصوصه لاينافى الوضع النوعى لان العموم
فى الوضع النوعى فى جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو بملاحظة
المعنى حين الوضع على وجه الخصوص وثانيهما ان الواضع وضع
عامة الافعال وضعا نوعيا بملاحظة عنوان كلى شامل لخصوصية
كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية
الملحوظة بتلك العنوان الكلى فالوضع عام والموضوع له خاص
(موزونه) المراد بالوزن هنا تصريفى وهو مايعتبر فيه مقابلة المتحرك
بالمتحرك والساكن بالساكن مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام
وعن الزائد بلفظه لا الوزن التصغيرى وهو مايعبر فيه مجرد المقابلة
بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام ويقال له وزن
عروضى ايضا ٨ على ماصرح به الفاضل العصام والضمير اما راجع
الى الموزون به اوالى الباب الاول والاول اقرب لفظا ومعنى وقيل
المراد بموزونه مايوازنه اومايشابهه فى الحركات والسكنات وعدد
الحروف اومايقابله والمراد بالمقابلة ان يقابل حرف الموزون بحرف
الميزان مثل ان يقابل النون فى الموزون بالفاء فى الموزون به والصاد بالعين
والراء باللاء وفيه شئ فتدبر (نصر ينصر) مثلا فنصر مشابه لفعل
فى الحركات وعدد الحروف وينصر مشابه ليفعل فى الحركات والسكون
وعدد الحروف وانما قلنا مثلا لان الموزونات كثيرة ونصر ينصر
واحد منها الا ان يوجه بان اضافة الموزون للعهد الخارجى فان قيل
لم لم يذكر المصدر قلت تنبيها على ان مصدر الثلاثى غير مندرج تحت
الصابطة لكونه سماعيا فان قلت لانسلم عدم اندراجه تحت الضبط
كيف وانهم بينوا ان المصدر المتعدى من الباب الاول يجئ على وزن
فعل بفتح الفاء وسكون العين كنصر ينصر نصرا والمصدر اللازم
منه على وزن فعول بضم الفاء كدخل يدخل دخولا والمصدر
المتعدى من الباب الثانى يجئ على وزن المصدر المتعدى من الباب
الاول كضرب يضرب ضربا والمصدر اللازم منه كالمصدر اللازم
من الباب الاول مثل جلس يجلس جلوسا والمصدر المتعدى من الباب

٨ اى كما يقال له وزن تصغيرى
مطلب المصادر

الثالث كالمصدر المتعدى منهما مثل قطع قطعا واللازم منه كاللازم منهما يجئ على فعول مثل خضع يخضع خضوعا والمصدر المتعدى من الباب الرابع يجئ على وزن فعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين مثل فهم يفهم فهما وعلم يعلم علما والمصدر اللازم منه يجئ على وزن فعل بفتح الفاء والعين نحو طرب يطرب طربا وقد يجئ على فعالة كسلم سلامة ومصدر الباب الخامس قد يجئ على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حسن حسنا وقد تجئ على فعالة بفتح الفاء مثل ظرف ظرافة وقد يجئ على فعولة بضم الفاء كسهل سهولة والمصدر المتعدى من السادس على فعل بفتحتين كحسب حسبا واللازم منه على فعالة بفتح الفاء كورث وراثة قلت بيانهم مبنى على الغالب على ماذكره ائمة اللغة وانما جاء من هذا الباب الصحيح والاجوف والناقص الواويان والمضاعف المتعدى واما المثال واويا اويائيا واللفيف مطلقا والاجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام فلا يجئ منه على مافالوا (وعلامته) الواو اما استينافية اوعاطفة او اعتراضية والضمير راجع الى الباب الاول اى مايعلم به الباب الاول ٢ فان قيل لم لم يقل وخاصته فهل بينهما فرق قلت قد يفرق بينهما بان العلامة قد تطلق على مايوجد فى الشئ وفى غيره ويمتنع انفكاكه عنه والخاصة تطلق على مايوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره ويجوز انفكاكه ولما امتنع انفكاك كون عين الماضى مفتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الاول عبر عن ذلك الكون بالعلامة والتفصيل ان للخاصة معنيين احدهما الخارج المحمول على الشئ وهو قسمان لازم ومفارق والثانى الامر المختص بالشئ محمولا كان اوغيره يعنى الامر الذى ينفرد به ويمتاز وانما ذكرت الخاصة يتبادر منه المعنى الاول فلو قال وخاصته ان يكون الى آخره لكان كون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومضموما فى المضارع محمولا على الباب الاول ويحتاج فى الحمل الى تكلفات لاتحصى وتعسفات لاتخفى وايضا ٤ يجوز انفكاك ذلك الكون عن الباب الاول لان كون

٢اذ العلامة فى اللغة الامارة كالمنارة للمسجد على مابينه ابن ملك فى شرح المنار منه

مطلب الفرق بين الخاصة والعلامة

٤ يعنى لو قال وخاصته الى آخره يلزم ان يكون مشعر الجواز الانفكاك الى آخره (منه)